الأمم المتحدة

S/2004/273

مجلس الأمن

Distr.: General
2 April 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى تعليق وزارة خارجية أوكرانيا على بيان الرئاسة الأيرلندية باسم الاتحاد الأوروبي بشأن حرية وسائط الإعلام والمعايير الديمقراطية في أوكرانيا (انظرالمرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاليري **كوشينسكي**
السفير
الممثل الدائم

020404 020404 04-29696 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

تعليق وزارة خارجية أوكرانيا على بيان الرئاسة الأيرلندية باسم الاتحاد الأوروبي بشأن حرية وسائط الإعلام والمعايير الديمقراطية في أوكرانيا

أحاطت أوكرانيا علما ببيان الرئاسة الأيرلندية باسم الاتحاد الأوروبي بشأن حرية وسائط الإعلام والمعايير الديمقراطية في أوكرانيا الذي صدر في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ ووُزع يوم ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ كوثيقة من وثائق مجلس الأمن – S/2004/246. إن السلطات الأوكرانية تهتم دائما بالقضايا التي يثيرها الاتحاد الأوروبي. والدليل على ذلك أن رئيس أوكرانيا، ليونيد كوتشما، أصدر يوم ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ مرسوما يقضي بوقف مؤقت لعمليات التحقيق مع وسائط الإعلام خلال حملة الانتخابات الرئاسية. ويوم ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، أقر برلمان أوكرانيا مرسوما بشأن ''كفالة عمل وسائط الإعلام دون عراقيل خلال فترة ما قبل الانتخابات في عام ٢٠٠٤''.

ويتواصل الحوار البناء بشأن ضمان حرية وسائط الإعلام بين السلطات والمنظمات غير الحكومية. وفي هذا الصدد، يمكن للمرء أن يشير إلى الاتفاق المبرم بين إدارة الضرائب الحكومية في أوكرانيا ومعهد وسائط الإعلام العامة، الذي يمثل المنظمة غير الحكومية الدولية الشهيرة المعنية بحقوق الإنسان، ''مراسلون بلا حدود''.

أما الحوادث التي مسّت وسائط الإعلام وذُكرت في البيان فهي إما ذات طابع تجاري أو قانوني ولا تدخل في دائرة اختصاص حكومة أوكرانيا، بل هي من اختصاص السلطات القضائية على وجه الخصوص. ولا يمكن للحكومة أن تنتهك المبادئ الأساسية لسيادة القانون ولدولة قائمة على سيادة القانون، وأن تضغط على المحاكم أثناء البت في هذه المسائل. ولا توجد أي أسباب موضوعية لربط النزاعات التجارية المذكورة بهيئات السلطة التنفيذية.

وتوجد في أوكرانيا معايير وإجراءات مُعترف بها قانونا لعملية استئناف مختلف القرارات، خاصة تلك المرتبطة بطريقة إجراء الانتخابات. ويمكن لجميع الأطراف المعنية استخدامها لإعادة النظر في القرارات المذكورة في البيان أو الطعن فيها.

إننا على اقتناع بأن حرية وسائط الإعلام ونزاهة هيئات سلطة الدولة عنصران هامان لتنظيم انتخابات رئاسية شفافة وديمقراطية في أوكرانيا يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وتجدد أوكرانيا تشبثها بالمعايير والمبادئ الديمقراطية الأوروبية المتعلقة بسيادة القانون

وتبذل قصارى الجهود، في إطار التشريعات الحالية، للعمل على أن تتمكن وسائط الإعلام من تغطية جميع مناحي الحياة الداخلية والسياسة الخارجية لأوكرانيا، بما فيها الانتخابات الرئاسية، دون عراقيل.

وسنواصل إجراء حوار مفتوح مع الاتحاد الأوروبي وإيلاء الاهتمام عن كثب بالآراء المُعرب عنها بشأن ضمان حرية وسائط الإعلام واحترام المعايير الديمقراطية في أوكرانيا. ويكتسي هذا الأمر أهمية قصوى بالنسبة لاتباع مسار استراتيجي للسياسة الخارجية لأوكرانيا – ألا وهو اندماجها في الاتحاد الأوروبي.

وفي الوقت ذاته، فإن ما يدعو إلى خيبة أملنا، على نحو ما أشار إليه رئيس أوكرانيا، فإنما هو وجود بعض التحيز والنظر إلى الأمور من جانب واحد لدى تقييم التطورات الداخلية لأوكرانيا. إن الجانب الأوكراني على استعداد لتكثيف حواره مع الاتحاد الأوروبي على جميع المستويات لضمان بحث شامل للمشاكل التي أثيرت في البيان ولاتخاذ خطوات مشتركة ممكنة لحلها، شريطة ألا يتنافى ذلك مع التشريعات ومبادئ سيادة القانون في أوكرانيا.